

أضواء على مسيرة علي رضا الركابي في إمارة شرقي الأردن (1922/3/10 - 1923/1/28) و (1924/5/3 - 1926/6/23)

حنان سليمان ملكاوي*

ملخص

تلقي هذه الدراسة الضوء على مسيرة علي رضا الركابي في إمارة شرقي الأردن في الفترة (1922-1926)، من خلال إعطاء سيرة موجزة لحياته، والمناصب التي تقلدها قبل تعيينه رئيساً للحكومة في الإمارة، ثم الحديث عن التشكيل الحكومي للحكومة، وبيان ظروف تشكيل كل واحدة منهما، وأبرز الأعمال والمصاعب في عهد كل منهما ثم إلقاء الضوء على سيرة أعضاء حكومته، وبيان ظروف استقالة كل منهما، ثم تناولت موقف صحيفتي الكرمل وفلسطين من فترة رئاسته للحكومة في عهد الإمارة.

وتأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية الدور الذي قام به علي رضا الركابي كرئيس للحكومة في إمارة شرقي الأردن، في فترة مهمة من تاريخ الإمارة شهدت عدداً من الأحداث الداخلية والخارجية، استطاع الركابي أن يتعامل معها بما يخدم مصلحة المنطقة، فهو أول رئيس حكومة عسكري في دراسته وخبرته يتولى رئاسة الحكومة، إذ سعى بحزمته وكفاءته الإدارية والعسكرية إلى محاولة فرض الأمن والاستقرار وتنظيم الإدارة.

Abstract

This study sheds light on the political role of Ali Ridha Al-Rikabi as the Prime Minister of the Principedom of Jordan between 1922-1926, through providing a brief biography that mentions the offices he took before becoming the prime minister. The study lists the ministers he had selected for the formation of his government, the circumstones behind their selctions, their contributions to the government, The circumstones behind their selection, their contributions to the government, in addition to the difficulties that they faced while in office and the reasons that led to their resignations. The study also refers to the position of the press particularly of the newspapers of Al-Karmel and Palestine towards the administration of Prime Minister Al-Rikabi.

The significance of the study emanates from the role that Al-Rikabi had played as a prime minister, especially because his years in office coincided with important internal and external events that Al-Rikabi dealt with in the best interest of the region. The fact that he had a military training contributed to maninting regional security and stability as well as organizing the administration.

* قسم التاريخ، كلية العلوم الاجتماعية، الجامعة الأردنية.

تاريخ قبول البحث: 2006/9/14

تاريخ استلام البحث: 2005/12/18

© جميع حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة، الكرك، الأردن، 2007.

علي رضا الركابي (1866-1942)

هو علي رضا بن محمد بن أحمد بن سليمان الركابي، وأسرته من الأسر الشهيرة بدمشق، ترجع في نسبها لعشيرة بني ركاب القاطنة جهة الكويت⁽¹⁾. ولد في دمشق وتعلم بها، ثم درس بالمدرسة الحربية في اسطنبول وتخرج فيها، خدم في الجيش العثماني وتدرج في الرتب العسكرية حتى وصل إلى رتبة فريق، تقلد عدداً من الوظائف العسكرية والإدارية، فكان محافظاً للمدينة المنورة سنة 1912، وقائداً لفيلق العراق، ووالياً للبصرة، ثم بغداد.

أحيل على التقاعد بعد نشوب الحرب العالمية الأولى سنة 1914، ثم عُيّن رئيساً للمدينة دمشق سنة 1915، وفي أثناء ذلك أصبح عضواً في الجمعية العربية الفتاة وجمعية العهد السريتين، ولما دخل جيش الثورة العربية دمشق سنة 1918، عُيّن رئيساً للهيئة العسكرية التي أخذت تشرف على إنشاء تحصينات دفاعية في مرتفعات الحولان، ثم عُيّن حاكماً عسكرياً عاماً في سوريا الداخلية عندما دخل فيصل سوريا، وبعد إعلان المملكة الفيصلية عُيّن رئيساً للوزراء، ولكنه استقال بعد فترة قصيرة.

دعاه الأمير عبد الله للقدوم إلى عمان، بعد إنشاء إمارة شرقي الأردن، فتولى رئاسة الحكومة الأردنية مرتين الأولى: (1922/3/10-1923/1/28)، والثانية (1924/5/3-1926/6/23)، لكنه في عام 1926 قدم استقالته للأمير وغادر عمان إلى القدس، حيث أقام بها سنتين، ثم عاد إلى دمشق وبقي فيها حتى وفاته⁽²⁾.

ونظراً للخبرة العسكرية والإدارية التي تمتع بها الركابي توجهت إليه أنظار الأمير عبد الله ليكون رئيساً للحكومة، ولا سيما أن القوضى وعدم الاستقرار، كانتا من الأسباب التي جعلت منه الرجل المناسب لرئاسة الحكومة لغايات فرض الأمن والنظام، وكان الركابي قد وصل عمان في أوائل آذار قادماً من دمشق.

حكومة علي رضا الركابي الأولى (1922/3/10—1923/1/28)، عُرفت باسم "مجلس المستشارين"، وتألفت من⁽³⁾:

- 1- علي رضا الركابي - رئيس المستشارين.
- 2- الأمير شاكِر بن زيد - نائب العشائر
- 3- مظهر رسلان - مستشار الملكية (الداخلية).
- 4- أحمد حلمي - مستشار المالية.
- 5- أحمد مريود - معاون نائب العشائر.
- 6- إبراهيم هاشم - مستشار العدالة.
- 7- الشيخ سعيد الكرمي - قاضي القضاة وعضو مجلس المستشارين.

كان الأمير عبد الله قد وجه كتاب تكليف إلى السيد علي رضا الركابي بتأليف الحكومة على إثر استقالة مظهر رسلان بتاريخ 10 آذار 1922، ويُعد أول كتاب تكليف يوجه من الأمير عبد الله لرئيس حكومة منذ تأسيس الإمارة، يُبين فيه الأمر الأسباب التي دفعته لاختيار علي رضا الركابي رئيساً للحكومة، والنهج الذي يجب على الحكومة اتباعه في إدارة المنطقة، إذ جاء فيه: "بناء على ما هو مشهور عنكم من الصفات النبيلة والمزايا الوطنية

الخالصة، وبلاستفادة من تجاربكم الذاتية النافعة فقد وجهنا إلى دولتكم مسند رئاسة المستشارين بالمنطقة العربية الشرقية، مع إبقاء سمو نائب العشائر في وظيفته، وعطوفة مظهر بك رسلان في المستشارية الملكية، وأحمد حلمي في المستشارية المالية، وأن تودع إلى عهدة دولتكم رؤية أمور الزراعة والأمور الفنية والأمن العام حتى يتم تشكيل هذه الوظائف على القواعد الاقتصادية المرغوبة لدينا، وحل قصتنا هو صرف مساعيكم المعلومة لما فيه خير البلاد ورفيها بالوجه العام مع السعي في عمل ميزانية السنة الجديدة بصورة تكفل تكافها بالواردات العمومية، والسعي في تنقيح الوظائف، وإلغاء الزائد منها، إن كانت هناك وظائف زائدة، ولغت أنظاركم للسعي في تحسين حالة الأمن والضبط خاصة⁽⁴⁾.

لقد كانت خبرة الركابي في شؤون الحكم التي نتجت عن المناصب العديدة التي تقلدها زمن الدولة العثمانية وفي عهد الحكومة الفيصلية من الأسباب التي دفعت الأمر لاختياره رئيساً للحكومة، ويلاحظ من كتاب التكليف تدخل الأمر في اختيار بعض أعضاء الحكومة مع تحديد حقائبهم الوزارية، كما تضمن أيضاً الخطوط العريضة لبرنامج عمل الحكومة التي يجب أن تقوم به من حيث حفظ الأمن والاستقرار في المنطقة، وتطوير الزراعة كونها المورد الاقتصادي الرئيس للأهالي، وإعداد ميزانية سنوية تراعي التوازن بين الإيرادات والنفقات.

ولإلقاء الضوء على تشكيلة الحكومة نستعرض بإيجاز سيرة أعضائها، ولد الأمير شاك في الطائف، ونشأ مع الأمير عبد الله وكان صديقاً له، وشارك في الثورة العربية سنة 1916، عندما قاد المجموعات العسكرية التي هاجمت مركز الحامية العثمانية في مكة وحاصرتها، وقدم مع الأمير عبد الله إلى شرقي الأردن سنة 1920⁽⁵⁾. أما أحمد مريود فقد ولد في قرية جبانة الخشب من قرى القنيطرة، وكان عضواً في الجمعية العربية الفتاة، كما كان عضواً في المؤتمر السوري الذي أعلن استقلال سوريا الطبيعية، وكان من أعضاء حزب الاستقلال⁽⁶⁾، وعندما احتل الفرنسيون سوريا في تموز 1920، حكموا عليه بالإعدام لمناوئته للاحتلال الفرنسي⁽⁷⁾.

أما مظهر رسلان فقد ولد في حمص، وتقلد عدداً من الوظائف زمن الدولة العثمانية، وفي عهد الحكومة الفيصلية، إذ كان متصرفاً للواء البلقاء، وبعد الاحتلال الفرنسي لسوريا تموز 1920 بقي مظهر في السلط، وترأس الحكومة المحلية فيها⁽⁸⁾. أما سعيد الكرمي فقد ولد بطولكرم، ودرس العلوم الدينية في الأزهر، وتقلد عدداً من الوظائف زمن الدولة العثمانية كان آخرها مفتياً لقضاء بني صعب بطولكرم، ثم عُيّن زمن الحكومة الفيصلية عضواً في المجمع العلمي بدمشق خلال (1919-1920)⁽⁹⁾. وإبراهيم هاشم، ولد في نابلس، وحصل على شهادة الحقوق من اسطنبول، ثم عمل في سلك القضاء زمن الدولة العثمانية، وعُيّن في عهد الحكومة الفيصلية مدعي عام الاستئناف، ثم رئيس محكمة الاستئناف والجنابات، وكان من أعضاء حزب الاستقلال، وقد أشغل وظيفة أستاذ للحقوق الجزائرية في معهد الحقوق بدمشق سنة 1922⁽¹⁰⁾. أما أحمد حلمي، فولد في صيدا، وعُيّن وزيراً للمالية زمن الحكومة الفيصلية، وكان من أعضاء حزب الاستقلال⁽¹¹⁾.

وكان عدد أعضاء الحكومة سبعة مع الرئيس، لكل منهم حقيبة وزارية واحدة، وقد ضمت الحكومة ثلاثة من الاستقلاليين هم: أحمد مريود، وإبراهيم هاشم، وأحمد حلمي. أما أصول أعضائها، فثلاثة من أصل سوري، وثلاثة

من أصل فلسطيني، وواحد من أصل حجازي، كما أن رئيس الحكومة لم يكن عضواً في الحكومات السابقة التي تشكلت في الإمارة، وهي المرة الأولى التي يتولى فيها رئاسة الحكومة رجل عسكري في دراسته وخبرته، ويلاحظ أن ثلاثة من أعضاء الحكومة من أعضاء حزب الاستقلال، وقد حاول الركابي بعد أن شعر بقوتهم ونفوذهم الحد من ذلك بالتخلص منهم وإخراجهم من الإمارة - كما سلاحظ في حكومته الثانية - كما أنه قام بتأليف حزب جديد هو حزب أم القرى لمنافسة الاستقلاليين، ومن هنا يمكن وصف حكومته بالحزبية، ولم يلاحظ إشراك أي أردني في حكومته بحجة عدم وجود مؤهلين للعمل في الحكومة آنذاك.

وقد ألقى رئيس الحكومة خطاباً مختصراً إثر قراءة المرسوم الأميري بتأليف الحكومة، من قبل رئيس الديوان الأميري عادل أرسلان⁽¹²⁾، وحضور عدد من كبار الموظفين والأهالي، حيث فيه الموظفين على الاستقامة وبذل الجهد في العمل، كما حث الأهالي على إطاعة أولي الأمر وأوامر الحكومة⁽¹³⁾. وبعث الأمير عبد الله مذكرة إلى فيليبي "Philby" على أثر تشكيل حكومة الركابي، بين فيها أن الركابي يتمتع بشخصية ذات قدرة وكفاءة في إدارة المنطقة، وأنه سيعمل على تحسين الوضع الاقتصادي وتوطين الأمن بين الناس⁽¹⁴⁾، وقد وصف عارف العارف الركابي بقوله: "إنه رجل عسكري يحب المناصب، وإنّ تظاهر بالزهد فهو أناني وحقد، تظاهر بادئ الأمر بحبه للاستقلاليين وتأيدهم، ولما استتب الأمر له راح يناولهم العداء، وقد عمل على إخماد أحزاب أخرى بقصد خفض شوكتهم،..."⁽¹⁵⁾. أما الزركلي فوصفه بقوله: "الركابي باشا هو أول باشا تولى رئاسة المستشارين في عمان وقد اقتد مرافقاً عسكرياً يجري وراءه، وقد أعجب الأمير عبد الله أن يكون رأس مستشاريه باشا له مرافق فجعلها سنة،..."⁽¹⁶⁾.

أما مندوب جريدة ألف باء الدمشقية في عمان، فقد وصف الركابي بقوله: "لدولة ركابي باشا شخصية بارزة تشهد له مواقفه العديدة والوظائف الخطيرة التي شغلها، وكان فيها مثال الرجل الكامل وهو من أولئك الأقداد الذين ينظرون فيما بين أيديهم من عمل إلى المقايضة بين الماضي والحاضر، والانتفاع بالآراء والنظريات والجري على خطية كلها حزم وبراعة،..."⁽¹⁷⁾. أما معن أبو نوار فقد وصفه بقوله: "كان الركابي أحد الوجهاء السوريين الذين تخلصوا عن الملك فيصل، ومن بعد أصبح أحد الموالين للفرنسيين الذين يتلقون هبة مالية شهرية، وفي الوقت نفسه كان أحد الذين اتصل بهم الأمير عبد الله في دمشق خلال سعيه للتفاهم مع الفرنسيين"⁽¹⁸⁾.

وحول موقف فردريك بيك "Peake" من رئاسة الركابي للحكومة، فقد اعتقد أن أمور المنطقة سوف تتحسن لتوليه رئاسة الحكومة، ولا سيما إذا عمل الركابي والمعتمد البريطاني معاً فإنه لن يكون ثمة أي عائق لاستقرار المنطقة وتقديمها⁽¹⁹⁾.

أما موقف جون فيليبي "Philby" المعتمد البريطاني في عمان من تعيين الركابي، فقد أشار إلى أن التغير في رئاسة الحكومة من مظهر رسلان إلى علي الركابي هو تغير جيد، بحكم أن مظهر قد فشل في الحفاظ على التوازن في المنطقة، أما الركابي فقد أظهر نشاطاً وحماًساً في الإدارة؛ لأن سمعة الركابي كرجل عسكري قبل الحرب العالمية الأولى وخلالها يجب أن تكون أساساً للثقة به⁽²⁰⁾.

وكان مندوب جريدة ألف باء في عمان، قد أجرى حديثاً مع الركابي أثر توليه رئاسة الحكومة، استفسر فيه عن خطته لإدارة المنطقة، وعن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة بشأن الاضطرابات في الكرك فذكر الركابي: "حدث اختلاف بين عشرين هناك إلا أنه بسيط جداً، وقد تداركت الحكومة الأمر فأرسلت القوة لإعادة الأمن إلى نصابه، وقد تمكنت هذه القوة من إصلاح ذات البين تهدئة الحال...، وبأني إلينا وجوه البلاد وزعمائها يشكرون من الإدارة التي يقوم بها حاكم الكرك العسكري ويشنون عليه...". وحول عمل الموظفين والتزامهم برأبائهم ذكر: "شاهدت انتظاماً محسوساً، وهذا الانتظام يعطينا الدليل القاطع على أننا ولو كنا في هذه المنطقة الضيقة قادرين على إدارة أنفسنا والسر بأمورنا وشؤوننا على أدق الأوضاع الإدارية فسوف نبرهن للعالم على قدر هذه الكفاءة والمقدرة،..."⁽²¹⁾.

ومن الأحداث المهمة في عهد هذه الحكومة، تمكنت من إخماد عصيان الكورة⁽²²⁾ بالاستعانة بالطائرات البريطانية، مما أدى إلى استسلام كليب الشريدة وأتباعه، كما استطاعت رد الاعتداء الوهابي عن قبائل بني صخر في 13 آب 1922، إذ قدر عدد المعتدين بألف وخمسمائة، قتل منهم حوالي ثلاثمائة شخص⁽²³⁾، ونتيجة لذلك، قام الركابي بزيارة المندوب السامي البريطاني في القدس؛ لمباحثته حول رغبة الحكومة الأردنية في احتلال وادي السرحان من أجل حماية المنطقة من اعتداءات مماثلة في المستقبل⁽²⁴⁾.

وتمّ في مجلس عصبة الأمم بتاريخ 24 تموز 1922، إقرار نصوص صك الانتداب البريطاني على فلسطين وشرقي الأردن، واستثناء شرقي الأردن من أحكام وعد بلفور، ونتيجة لذلك تمّ في آب 1922 تحديد الحدود بين شرقي الأردن وفلسطين⁽²⁵⁾.

وعملت الحكومة على وضع ميزانية عامة اعتباراً من الأول من نيسان 1922، الذي عُدّ بداية السنة المالية⁽²⁶⁾. كما استطاعت فرض الأمن والاستقرار في الكرك، بعد الخلاف الذي حدث بين عشيرتي الصعوب والحباشنة في كانون الأول 1922، إذ تمكنت بوساطة القوة العسكرية التي أرسلتها بقيادة فردريك بيك "Frederick Peake" من ملاحقة مشيري الاضطرابات، وإعادة الهدوء إلى المنطقة، وتحصيل الضرائب⁽²⁷⁾. كما أظهرت اهتماماً واضحاً في تطوير المعارف، فقامت بإنشاء "مجلس للمعارف"، تألف من قاضي القضاة رئيساً، ومدير المعارف نائباً للرئيس، أوكل إليه مهام أمور المعارف العامة وطرق وأساليب تدريسها، والشروط الواجب توافرها عند اختيار المدرسين⁽²⁸⁾. كما عملت الحكومة على تشكيل لجنة لجمع التبرعات لإعادة إعمار الجامع الحسيني في عمان⁽²⁹⁾.

ولكن الحكومة عانت من صعوبات مالية، وحول ذلك نشرت جريدة فلسطين مقالاً بعنوان "الضائقة المالية" جاء فيه: "ظهرت اليوم بوادر الضائقة المالية في شرقي الأردن ظهوراً بيناً، فإن التبذير الذي حصل في هذه السنة بلغ أقصاه في هذه المنطقة الصغيرة التي لا يزيد مدحولها عن مئة وثلاثين ألف ليرة سنوياً، ولولا بقايا الأموال القديمة التي حصلت من الأهالي في هذه السنة لما تمكنت الحكومة من صرف رواتب موظفيها أكثر من ستة شهور، ولذلك سيبان يعرفها كل مطلع على أحوال المنطقة هما:"

1- الإسراف الحاصل بتفقات المقر، إذ قدر ما أنفق منذ أول نيسان 1922 حتى آخر تشرين ثاني بخمسة وأربعين ألف ليرة على المقر فقط.

2- الإسراف الناجم عن التشكيلات الضخمة التي تتألف منها حكومة شرقي الأردن، وقد علق كاتب المقال في نهايته بقوله: "... كيف يتسنى لحكومة هذه حالتها من الفوضى المالية أن تسر بالمنطقة في سبيل الترقى والتقدم؟ وكيف لا تقع هذه المنطقة تحت طائلة الديون؟ ثم كيف لا تحتاج إلى مساعدة حكومة فلسطين؟" (30). نستطيع القول: إن قلة واردات المنطقة المالية، وتسخير إمكانيات الحكومة المالية للقضاء على حركات التمرد في الإمارة، قد زادت من المصاعب المالية.

وقد سافر الأمر والركابي إلى لندن بتاريخ 3 تشرين الأول 1922، لبحث أسس العلاقة بين بريطانيا وشرقي الأردن، إذ أناب الأمير عنه وعن رئيس حكومته، الأمير شاكر بن زيد يساعده إبراهيم هاشم المستشار القضائي، وطلب الأمر من الأمير شاكر ضرورة المحافظة على الأوضاع القائمة وعدم إحداث تغيرات، والاهتمام بالأمن العام، وترحيل المشايخين عند أقل تصرف يصدر عنهم (31).

وفي أثناء وجود الركابي في لندن أرسل رسالة إلى الزركلي بتاريخ 25 تشرين الأول جاء فيها: "إن وصولنا إلى لندن كان شؤماً على وزارة لويد جورج فسقطت، واليوم تعين غيرها، وسيبدأ عملنا من اليوم" (32). وقد تعرضت المباحثات بين الطرفين، مما اضطر الأمير عبد الله إلى العودة بتاريخ 18 كانون الأول 1922، تاركاً الركابي لاستكمال المباحثات نيابة عنه، وبتاريخ 28 كانون الأول، قدم كلايتون "Cleation" مذكرة للركابي بين فيها أن الاعتراف باستقلال إمارة شرقي الأردن سوف يتم تأخيرها لحين عقد مؤتمر لوزان، ونتيجة لذلك عاد الركابي إلى الإمارة بتاريخ 16 كانون ثاني 1923، إذ عرض على الأمر نتائج مباحثاته مع بريطانيا (33).

لكن الركابي عُدَّ استقالته في نهاية الشهر نفسه، دون بيان الأسباب التي أدت إلى ذلك، وعبر الأمر عن أسفه لاستقالته، بحكم حاجة المنطقة إلى رجل مثله، كما استغرب الأهالي منه ذلك؛ لأنهم تأملوا منه إتمام المفاوضات مع الحكومة البريطانية (34)، وأعاد البعض أسباب الاستقالة إلى خلافه المتكرر مع المعتمد البريطاني في عمان فيلي "Philby"، زيادة على عدم ارتياح الأمر للتعامل معه (35).

زيادة على الأسباب السابقة، فقد ربطت جريدة فلسطين بين استقالة الركابي والأزمة المالية التي عانت منها الحكومة، إذ ذكرت: "وقد تكون لاستقالة دولة رضا باشا رئيس الحكومة من وظيفته علاقة كبيرة بهذا الموقف الحرج، فليس في وسع رئيس حكومة أن يدير بلاداً كملك البلاد بأموال تستهلك الإمارة ثلثها ولا يبقى منها ما يكفي لنصف عدد القوة الحاضرة التي يصان بها الأمن هناك" (36). ويمكن إجمال أسباب استقالة الركابي إلى إهمال البعض للركابي بمحاياة الانحياز والخضوع لرغباتهم، فأناروا الأمير عبد الله عليه، وبخاصة أن الأمر عبد الله كان يشعر بأن الركابي يستأثر بالدولة ويدير شؤونها على هواه دون الرجوع إليه، زيادة على اشتداد الخلاف بين الركابي وفيلي "Philby" حول المعونة المالية، ورغبة الركابي في زيادتها ورفض فيلي "Philby" ذلك. وأشار هربرت صموئيل "Samuel" إلى أنه منذ استقالة الركابي، لم يستطع الأمر إيجاد رجال أقوياء قادرين على تولي أمور الدولة، ربما لأن الأمر لم يكن راغباً في الحصول على مساعد له بقوة شخصية الركابي يعارضه في إجراءات قد يتخذها (37). وعلى أثر استقالة الركابي، طلب الأمر من مظهر رسلان تأليف الحكومة الجديدة.

حكومة الركابي الثانية (1924/5/3 - 1926/6/23)، وقد عرفت باسم "مجلس النظار"

جاء في كتاب التكليف الأموي لعلي الركابي بتشكيل الحكومة: "نظراً لاستقالة وزارة حسن خالد باشا أبو الهدى، فقد وجهنا ليد مقدرتكم منصب رئاسة النظار بما فيها الملكية، فاعرضوا علينا قائمة بأسماء من تسرون فيهم الكفاءة، مع إبقاء سمو نائب العشائر في وظيفته..."

وقد رد الركابي على كتاب التكليف بخطاب أثنى فيه على الأمر جاء فيه: "لا أحد عبارة نفني بالامتنان من التفاتكم الهاشمي نحو هذا العاجز، وتفتكم بي في إسماء رئاسة النظار، وقد قبلت ذلك متوكلاً على الله، عاداً القيام بخدمة سموكم أقدس الواجبات، وامثالاً للإرادة المطاعة..."⁽³⁸⁾. وتشكلت هذه الحكومة من:

1- علي رضا الركابي - رئيس النظار وناظر الملكية (الداخلية).

2- حسن خالد أبو الهدى - ناظر المالية.

3- الأمر شاكِر بن زيد - نائب العشائر.

4- الشيخ سعيد الكرمي - قاضي القضاة.

5- إبراهيم هاشم - ناظر العدلية.

لم يتجاوز عدد أعضاء الحكومة خمسة مع الرئيس، لكل واحد حقيبة وزارية واحدة، باستثناء الرئيس الذي حمل حقيبة الداخلية زيادة على الرئاسة ممثلاً مع الرغبة الأمرية، وقد تنوعت أصول أعضاء الحكومة، فاثنتان منهما من أصل سوري، واثنتان من أصل فلسطيني، وواحد من أصل حجازي.

ونستعرض بإيجاز سيرة حسن خالد أبو الهدى الذي يشارك لأول مرة في هذه الوزارة، فقد ولد في قرية خان شيخون قرب حلب، وهو نجل الشيخ توفيق أبو الهدى الميادي الذي تولى منصب شيخ الإسلام في عهد السلطان عبد الحميد، درس في المدرسة السلطانية في إسطنبول، ثم عُيِّن في ديوان السلطان، وبعد عزل السلطان عبد الحميد ذهب حسن إلى مصر، حيث عمل مديراً للديوان لدى الخديوي عباس، وفي سنة 1920 أرسله الشريف الحسين بن علي إلى لندن حاملاً رسائل منه إلى ملك بريطانيا⁽³⁹⁾.

وتقدم رئيس الحكومة علي رضا الركابي ببرنامج عمل لحكومته اشتمل على⁽⁴⁰⁾:

1- الصدق والإخلاص في القول والعمل والعزم والحزم في الأمور.

2- توزيع العدل بين أفراد الشعب بكل معنى الكلمة.

3- مراعاة الثامنة للقواعد الاقتصادية والكفاءات في الوظائف والموظفين والنفقات.

4- خدمة المنفعة العامة، والسعي للنهوض بالشعب إلى مستوى الأمم الراقية.

5- قمع بذور الفساد وما يسبب للسمعة بكل شدة.

6- عدم التحزب والتحيز بصورة قطعية.

7- التعاضد والتكاتف في جميع أمور الإصلاح.

8- صيانة المنطقة من الأحوال المحلة بالأمن.

- 9- السهر على حفظ روابط الولاء مع المناطق المحاورة.
- 10- السعي وراء انعقاد المجلس النيابي تدريجياً للأمة على الحكم الدستوري.
- 11- الشرع الشريف إمامنا والقانون المنيف قائدنا، وصاحب السمو الأمير الشريف عبد الله بن الحسين المعظم أميرنا، وبذل منتهى الجهد في الخدمة الخالصة لإعلاء مجده، ومجد حكومته منهاجنا والوصول إلى الاستقلال الحقيقي غايتنا.

يلاحظ أن هذا البرنامج الوزاري الذي عُثر فيه عن احتياجات المنطقة هو الثاني في تاريخ الوزارات الأردنية، فالبرنامج الوزاري الأول هو الذي قدمه حسن خالد أبو الهدى في حكومته السابقة لهذه الحكومة. وفي احتفال ضم رئيس الحكومة وأعضاءها وكبار الموظفين وعدداً من الأهالي، تمت قراءة المرسوم الأموي بتأليف الحكومة الجديدة، إذ قام رئيس الديوان الأميري محمد بك الأنسي، بتلاوة المرسوم الأموي على الحاضرين، ثم قام الركابي بإلقاء خطاب على الحاضرين، أكد فيه عزم الحكومة على الإصلاح، وسعيها لفرض الأمن والاستقرار ومحاربة الفساد، ثم بعد ذلك قدم المهتمون التهنية لرئيس الحكومة وأعضائها⁽⁴¹⁾.

تولى الركابي رئاسة الحكومة في مرحلة مهمة من تاريخ الإمارة، إذ كانت المنطقة بحاجة إلى رجل قوي يجمع بين الحزم وقوة الإرادة وحسن الإدارة، من أجل توطيد الأمن والاستقرار وتنظيم الإدارة، والشؤون المالية، فقد شهدت تلك الفترة عدداً من الأحداث الداخلية المهمة التي أسهمت في زيادة النفوذ البريطاني في الإمارة، وقد ساعد على ذلك تولي المعتمد البريطاني الكولونيل كوكس (H. Cox) لوظيفته في أوائل نيسان 1924، الذي مارس رقابة قوية على أجهزة الإدارة، حتى أصبح الوزراء وكبار الموظفين لا يعينون إلا بعد موافقته⁽⁴²⁾.

وكانت الحكومة البريطانية قد قطعت المعونة المالية عن الحكومة في نيسان 1924، بحجة عدم الثقة بالإدارة المالية، وقد اشترطت إصلاح الجهاز المالي من أجل إعادة دفع المعونة⁽⁴³⁾، وتنفيذاً للسياسة البريطانية من أجل إصلاح النظام المالي، اشترطت بريطانيا حينما استلم الركابي أن تدفع المعونة البالغ مقدارها (120) ألف جنيه سنوياً، وأن تكون هذه المعونة مؤقتة حتى يضع الأمر وأعضاء حكومته نظاماً للضرائب، على أن يكون التصرف بهذا المال تحت إشراف الركابي⁽⁴⁴⁾.

وذكرت أسباب كثيرة لعودة الركابي لتولي رئاسة الحكومة، فقد جاء في مقال نشرته جريدة فلسطين تحت عنوان "عودة الركابي إلى شرق الأردن: قول كاتبه: "عاد الركابي إلى رئاسة الحكومة في شرقي الأردن بعد أن طلقها وطلقته ثلاثاً،...، غير أن إنكلترا التي تعرف رجالها ما زالت ولا تزال تثق به،...، أن الحكومة البريطانية اشترطت لسدفع المعونة المالية لحكومة شرقي الأردن رجوع الركابي، لتكون أمانة على سائر الأمور"⁽⁴⁵⁾.

كما أشارت جريدة فلسطين في مقال آخر إلى سعي الركابي للعودة إلى شرقي الأردن، ولا سيما بعد استقالة خصمه المعتمد البريطاني فيلي (Philby)، إذ جاء فيه: "أنه أرسل كتاباً مع ابنه أكرم إلى الجنرال اللنبي يتعهد فيه عند رجوعه إلى الحكم في الإمارة بخدمة المصالح البريطانية، وتقديمها على كل مصلحة دون شرط أو قيد، وإدارة تلك المنطقة وماليتها بيد من حديد، فأحال فخامة الجنرال اللنبي كتابه هذا إلى فخامة المندوب السامي، وبالتفاهق مع بيك

باشا والمستر كوكس أقنعوا سمو الأمير، أو اضطرره لقبول الركابي ثانية، وتسليم زمام الحكومة له⁽⁴⁶⁾. أما جريدة الكرمل، فقد ذكرت في مقال لها: حول عودة الركابي: "...، نعتقد أن لهذا الشيخ من العلم والخبرة وقوة الإرادة ما يمكنه من تقوم ما اعتل من شؤون تلك البلاد...". كما أكدت في عدد آخر، أن مصلحة الشرق العربي قضت أن يتولى إدارته رجل حازم ينقله من القوضى، ويؤلف فيه حكومة عادلة منظمة⁽⁴⁷⁾.

ويذكر معن أبو نوار أن من الأسباب التي دعت الأمير لإعادة تعيين الركابي، خطورة الوضع المالي في الإمارة، كما أن الركابي هو الذي فاض بريطانيا حول تحديد أسس العلاقة بين البلدين والاعتراف باستقلال الإمارة في لندن⁽⁴⁸⁾.

وتنفيذاً لإصلاح النظام المالي في الإمارة، أصدر الركابي بتاريخ 31 أيار 1924 قانوناً جديداً للجباية والجباة، بين فيه أن الحكام الإداريين هم مسؤولون عن تحصيل الأموال⁽⁴⁹⁾، كما تم تأسيس لجنة اقتصادية في العاصمة والملاحقات، لدرس موارد الإمارة، والوقوف على حقيقة الواردات والصادرات، تألفت من رئيس النظار وحاكم العاصمة الإداري ومدير الجريدة الرسمية ورئيس الغرفة التجارية في العاصمة، ومن الحكام الإداريين في الملاحقات⁽⁵⁰⁾. كما سعت بريطانيا لفصل جهاز الأمن العام عن ناظر الداخلية، ووضعه تحت إشراف فردريك بيك "Peake" قائد الجيش⁽⁵¹⁾.

كما قامت بريطانيا بقطع المعونة المالية التي كانت تدفعها للجيش ومقدارها (130) ألف جنيه، وعينت للمالية مفتشاً يراقب مصاريف الحكومة، كما حددت نفقات الأمر بـ (20) ألف جنيه سنوياً، وقد وافق الأمر على ذلك من أجل تنظيم المالية والاقتصاد في النفقات⁽⁵²⁾.

وأصدر رئيس الحكومة من أجل إصلاح الجهاز الإداري تعميماً بتاريخ 12 أيار 1924، طلب فيه من جميع الموظفين تقديم سيرة وظيفية لكل موظف، والخطة المستقبلية لتطوير العمل⁽⁵³⁾. كما ألغت الحكومة عدداً من الوظائف توفيراً للنفقات⁽⁵⁴⁾. وسعت إلى فرض الأمن والاستقرار في الإمارة، ومن أجل ذلك أصدرت قانوناً يمنع حمل السلاح داخل القصباء التي يوجد بها إدارة حكومية إلا للأشخاص المسموح لهم بذلك قانونياً⁽⁵⁵⁾.

ومن أجل تعيين أصحاب الكفاءة والمقدرة من أبناء المنطقة، قامت الحكومة بتشكيل لجان خاصة في كل مقاطعة، مكونة من ثلاثة إلى خمسة أشخاص من ذوي الخبرة، لدرس كفاءة من لهم المقدرة على خدمة الحكومة، وقد جاء في البلاغ الذي أصدره الركابي باشا بتاريخ 2 حزيران 1924 حول ذلك⁽⁵⁶⁾:

- 1- تؤلف لجنة خاصة في كل مقاطعة مكونة من ثلاث إلى خمس ذوات، بنسبة اتساع المقاطعة أو صغرها؛ لتقوم بدراسة درجة الكفاءة في من لهم المقدرة على الخدمة في الحكومة.
- 2- يشترط أن يكون أعضاء اللجنة من أصحاب الدراية والمعرفة والسيرة الحسنة.
- 3- يرأس كل حاكم إداري لجنة مقاطعته.
- 4- على اللجنة أن تتحقق من الأكفاء، فتعين مقدرهم العلمية والتقنية، وتنظم جدولاً واضحاً في بيان اسم الشخص، ومذهبه وعمل سكنه وشهرته وجنسيته.

- 5- على اللجنة أن تحدد اختصاص كل شخص، وعن الوظائف التي تقلدها، وعن درجته في القابلية للاستخدام.
- 6- كل من لا يحسن الخدمة من هؤلاء الأشخاص المنتخبين، يكون للأشخاص الذين ألفت منهم اللجنة الانتخابية المسؤولية بالدرجة الأولى عن نتائج تقديرهم بشأنه.
- 7- اللجنة الانتخابية لجنة شرف ولا يُعطى أعضاؤها أي أجرة.

كما أصدرت الحكومة بتاريخ 11 شباط 1925، قانون تسجيل النفوس لانتخابات المجلس النيابي، واشترطت أن يبدأ التسجيل في أول نيسان، تسهلاً لمعاملات المواطنين وتأمين سمر الانتخابات، كما أشار القانون لضرورة تشكيل لجان في مختلف أنحاء الإمارة، شريطة أن تكمل مهمتها خلال ستة أشهر⁽⁵⁷⁾. وأعلنت الحكومة بأنه على جميع الأشخاص من غير الأردنيين أن يختاروا خلال سنتين اعتباراً من تاريخ تصديق معاهدة الصلح في 6 آب 1924، التابعة الأردنية، أو يلتحقوا بأي بلاد أخرى من البلاد العثمانية السابقة التي كانوا يقيمون فيها⁽⁵⁸⁾.

ويدو أن حكومة الركابي كانت تسعى من خلال إعلانها السابق عن رغبتها في تعيين أبناء المنطقة في الحكومة وعملت على إصدار قانون تسجيل النفوس لإيجاد مجلس نيابي لتهذبة خواطر أبناء المنطقة دون اتخاذ إجراءات حقيقية لتنفيذ برنامجها الوزاري الذي أعلنت عنه، وبالتالي لم تحقق ما وعدت به.

أما أبرز ما تمّ في عهد هذه الحكومة فهو انضمام منطقتي العقبة ومعان إلى الإمارة بتاريخ 25 حزيران 1925، بعد أن كانتا تابعتين لمملكة الحجاز، وعلى أثر الانضمام قام الأمر عبد الله ورئيس الحكومة الركابي بزيارة إلى معان، جرى خلالها احتفال رسمي بالانضمام، إذ رفع بعدها علم شرقي الأردن على الدوائر الحكومية فيها⁽⁵⁹⁾.

كما قام الركابي في 15 تموز 1925، بزيارة معان للاطلاع على الأوضاع فيها، وقد ألقى خطاباً على الأهالي أثنى فيه على الجهود التي بذلها الأمر عبد الله لانضمام المنطقة، كما أكد بأن حكومته هي حكومة أعمال لا حكومة أقوال، مبدأها العزم والحزم لتحقيق العدل والأمن والنظام، وصيانة المصالح العربية وعمران الإمارة ورفيها اقتصادياً، وإيجاد شبكة من الطرق لربط أجزاء الإمارة مع بعضها، كما بين أهمية التعليم في تقدم المنطقة ورفيها، مؤكداً حرص الحكومة على أن يشمل التعليم المقاطعة الجديدة، بتأسيس مدارس ابتدائية حديثة ومدرسة تمهيدية فيها، والعمل على إيجاد مجلس تشريعي يكون المساعد الأمين للحكومة، زيادة على سعي الحكومة في تعيين الأكفاء من أبناء المنطقة في وظائف الدولة المختلفة⁽⁶⁰⁾. ولكن الركابي لم ينفذ ما وعد به.

وكانت أهم المصاعب التي واجهت الحكومة، رد الاعتداء الوهابي بتاريخ 14 آب 1924. كما قامت مجموعة من الوطنيين السوريين الموحدين في الإمارة في 4 آب 1924، بمهاجمة بعض المراكز الفرنسية في حوران، مما دفع السلطات الفرنسية للاحتجاج على الحكومة البريطانية، بحجة أن حكومة شرقي الأردن تقوم بتشجيعهم، ولذلك قامت حكومة فلسطين بإرسال قوات عسكرية إلى عمان وإربد للاحقة من أسنتهم رجال العصابات وقد أصدر الركابي أوامره بإعلان الأحكام العرفية في لواء عجلون، وأعطى لقائد الجيش فردريك بيك "Peake" صلاحية ملاحقة رجال العصابات⁽⁶¹⁾.

واستغلت الحكومة البريطانية اضطراب الأوضاع في الإمارة لتفرض سيطرتها، فقدمت إنذاراً للأمير عبد الله بعد عودته من الحجاز بتاريخ 9 آب 1924، متضمناً بسط الرقابة المالية دون قيد أو شرط، وإخراج المتهمين في حوادث الحدود، وإلغاء نيابة العشائر، وأن تخضع القوات المحلية لتفتيش قائد القوات البريطانية، وقبول اتفاق تسليم المجرمين المعقود مع سوريا⁽⁶²⁾، وقد وافق الأمير وحكومته على تنفيذ المطالب البريطانية ولا سيما بعد تهديد فردريك بيك "Peake" لها بالاستقالة وإحضار قوات بريطانية من فلسطين لإعادة الأمن والاستقرار إلى الإمارة⁽⁶³⁾، وألقى الأمير في اليوم التالي لوصوله خطاباً عذ فيه كل من يعيب بالأمن في سوريا وفلسطين من دعاة الفتنة⁽⁶⁴⁾.

وقد مكنت هذه الحوادث بريطانيا من بسط هيمنتها على الإدارة وإبعاد الاستقلاليين، فقد وجه فردريك بيك "Peake" إنذاراً لأعضاء حزب الاستقلال بضرورة مفادرة الإمارة خلال ثلاثة أيام، فغادرها كل من الأمير عادل أرسلان، وأحمد مريود، ونبية العظمة، وعثمان قاسم، وأحمد حلمي، وفؤاد سليم وسامي السراج، ورشيد طليع وخير الدين الزركلي⁽⁶⁵⁾، وبذلك تم التخلص من الاستقلاليين الذين كونوا اللبنة الأساسية لجهاز الإدارة في شرقي الأردن بداية التأسيس.

ونتيجة لذلك ألغيت نيابة العشائر بتاريخ 11 أيلول 1924، على أن ترى أمورها بمقتضى القوانين المتبعة في البلاد، وأن يوضع لها قانون خاص يؤمن رؤية مصالح العشائر على حسب حالتهم الاستثنائية⁽⁶⁶⁾. وقد ازداد النفوذ البريطاني أيضاً من خلال إخضاع الصحافة لرقابة المعتمد البريطاني، إذ طلب كوكس "Cox" للمعتمد البريطاني من الحكومة أن تكون الجريدة الرسمية مقتصرة على نشر القوانين والأنظمة اعتباراً من 1 حزيران 1926، وأصبح عنوانها "الجريدة الرسمية لحكومة شرق الأردن" بدلاً من الشرق العربي⁽⁶⁷⁾.

وحلّ النقد الفلسطيني بتاريخ 1 نيسان 1926، محل النقد العثماني والمصري في التعامل بإمارة شرقي الأردن⁽⁶⁸⁾، وأصبحت مشاريع الموازنة اعتباراً من عام (1925-1926)، تقدم إلى المعتمد البريطاني ومنه إلى المنسوب السامي في فلسطين الذي يحولها إلى وزير المستعمرات البريطاني في لندن للمصادقة عليها⁽⁶⁹⁾، كما أحررت الحكومة البريطانية حكومة شرقي الأردن على التعامل مع البنك العثماني (مصرف بريطاني)، ليكون المصرف الوحيد الذي تتعامل معه الحكومة⁽⁷⁰⁾. وبالتالي استطاعت الحكومة البريطانية زيادة نفوذها على الإمارة في عهد حكومة الركابي.

ومن المصاعب التي واجهت الحكومة، الاضطرابات التي حدثت في وادي موسى في آذار 1926، إذ هاجم الأهالي مخفر الدرك، ونهبوا حيول الجنود والذخائر وطردوا الموظفين وهاجموا العمال الذين يعملون في شق الطريق بين معان ووادي موسى، غير أن الحكومة تمكنت من إخماد الاضطرابات وفرضت على الأهالي غرامة مالية، واعتقلت عدداً من المتهمين، وقد صدر العفو عنهم في 4 أيلول 1926⁽⁷¹⁾.

وقد تم إحداث تعديلات على هذه الحكومة عندما تم حل نيابة العشائر في أيلول 1924⁽⁷²⁾، إضافة إلى أن إبراهيم هاشم قدم استقالته من منصبه في آذار 1926، وعهد إلى رضا توفيق مدير الآثار القيام بوكالة نظارة العدلية اعتباراً من نيسان 1926⁽⁷³⁾.

ويلاحظ من خلال ما سبق أن حكومة الركابي أخفقت في تنفيذ برنامجها الوزاري، مما دفع المثقفين والوطنيين الأردنيين لشن حملات ضد حكومة الركابي من خلال صحفيي فلسطين والكرمل، كما يلاحظ ازدياد النفوذ البريطاني على المنطقة خلال هذه الفترة وبخاصة بعد تخلصها من حزب الاستقلال.

استقالة الركابي

مُح الركابي في أواخر شهر أيار سنة 1926 إحالة لمدة شهرين بناء على طلبه إذ جاء فيه: "بما أن عملي أعباء أعمال الحكومة مستمر مدة تنوف عن الستين، وما أورثه هذا الحمل في صحي من التأثير دعائي للرغبة في الاستراحة، فمنحي من لدن سمو أمير البلاد بناء على طلبي إحالة شهرين"⁽⁷⁴⁾. وقد عهد الأمير عبدالله بوكالة رئاسة النظار لحسن خالد أبو الهدى ناظر المالية لحسن عودة الركابي، ولكن الركابي قدم استقالته للأمير بتاريخ 23 حزيران 1926، فعهد الأمير لحسن خالد بتأليف الحكومة الجديدة⁽⁷⁵⁾.

وتنازلت حريدة الكرمل عن استقالة الركابي بالدهشة والاستغراب ولا سيما بعد تعيين حسن خالد لرئاسة المجلس التنفيذي، فقد جاء في مقال لها بعنوان "شرقي الأردن بمناسبة إقالة الركابي: "ولا يسعني اليوم بعد أن تأكدت من إقالة الركابي إلا أن أصرح بأن الرجل كان خير من تولوا رئاسة حكومة شرقي الأردن لغاية اليوم، ... ومما يدعو للاستغراب أن الحالة التي وصلت إليها الإدارة في الشرق العربي في عهد رئاسة حسن خالد باشا للحكومة، هي التي دعت إلى استدعاء ركابي باشا ليتولى رئاسة حكومة الشرق العربي، فما الذي جعل اليوم حسن خالد في نظر دار الاعتماد أصلح لإدارة الشرق العربي من ركابي باشا..."⁽⁷⁶⁾.

أما حريدة فلسطين فقد عزت أسباب استقالة الركابي لسياسته المعادية للفرنسيين في سوريا؛ مما دفع الحكومة البريطانية لعزله من منصبه، فقد جاء في مقال لها بعنوان "سبب استقالة الركابي" قول كاتبه: "... إن الأمير عبد الله والمسيودي حوفيل هما اللذان طلبا إلى اللورد بلومر عزل الركابي لحظته العدائية لفرنسا..."⁽⁷⁷⁾.

وأرجع تقرير بريطاني أسباب استقالة الركابي لعدم انسجامه مع الأمير، وخلافه المستمر معه، وتعاطفه مع الثورة السورية وتقديم الدعم والمساعدة لللاحيين؛ مما دفع السلطات الفرنسية للضغط على الحكومة البريطانية لإقالته من منصبه⁽⁷⁸⁾.

وأشار معن أبو نوار إلى أن أسباب استقالة الركابي تعود إلى أن الأمير عبد الله لم يكن قادراً على الاستمرار في عمل خضوع الركابي لـ "Cox" وبيك "Peake"، فطلب منه يوم 15 حزيران مغادرة المنطقة في إحالة لمدة شهرين وأن يقدم استقالته، وفي الفترة نفسها بدا بلومر المندوب السامي التشاور مع وزارة المستعمرات وكوكس "Cox" لتشكيل الحكومة الجديدة⁽⁷⁹⁾.

موقف صحفيي فلسطين والكرمل من حكومة الركابي الثانية

تعرض عهد الركابي للانتقاد والمعارضة وبخاصة من حريدة فلسطين التي كانت شديدة التحامل عليه، فقد وصفته في مقال لها بعنوان "شرقي الأردن نظرة عامة" بأنه من رجال الحكومة البريطانية، وأن عودته لرئاسة حكومة شرقي

الأردن خطوة إلى الوراء، ولا سيما من خلال سعيه لمد الخطر الصهيوني للمنطقة: "فهو يتدع أموراً ليفتح أبواب تلك المنطقة العربية في وجه الصهيونية بطرق رسمية يتألفها الغافل تنطوي على الخمر مع أنها شر مستنطر..."⁽⁸⁰⁾. كما وصفته في مقال آخر بأنه لا يعمل عملاً إلا بعد استشارة الحكومة البريطانية، وأنه يسعى للتخلص من الأمير عبد الله⁽⁸¹⁾. والتمته في موضع آخر بالأناية والطمع وميله للصهيونية، وبخاصة بعد فشله في تحقيق أهدافه لدى الحكومة الفرنسية، فسعى للحصول على رئاسة الحكومة في شرق الأردن، متعهداً بخدمة المصالح البريطانية وتقديمها على أي مصلحة⁽⁸²⁾.

ومن المآخذ عليه سياسته المعادية للاستقلاليين، من خلال تشكيله العصابات، ودعمه لها في سياستها المعادية لفرنسا، وتوجيه أصابع الاتهام بأعمال تلك العصابات للاستقلاليين من أجل إخراجهم من الإمارة، وتأليف حرب سياسي مناور لهم باسم "حزب أم القرى". كما نسبت إليه كثرة النفقات منذ تسلمه لرئاسة الحكومة، برفع راتبه من (45-100 جنيه)، وتخصيص مبلغ 25000 جنيه بالسنة لنفقات سفره، ولنفقات سيارته 700 جنيه في السنة ولنفقات السرية 1000 جنيه في السنة، فكان إجمالي ما كان يتقاضاه سنوياً (16200) جنيه⁽⁸³⁾.

كما أخذت عليه الحريدة معاداته لزعماء ومشايخ إربد وعجلون، وسجنه لهم بحجة دعمهم العصابات⁽⁸⁴⁾، وإساءة معاملة الأهالي، واعتقال عدد من الوطنيين منهم: سعيد خير، وراشد الخزاعي، ومحمد باشا المحيسن، وعلي نيازي التل وغيرهم بحجة تدبيرهم مؤامرة ضده، مما دفع الأهالي لتقديم عرائض احتجاج للأمير عبد الله والمعتمد البريطاني حول سياسة الركابي،...، وسخط أهالي شرقي الأردن من سياسة علي رضا الركابي الخرقاء، فقد كان الشعب يأمل بتحسين حاله وتعديل خطته فيمد له من يوم إلى آخر حتى بلغت الروح الحلقوم ووصل الفقير من فقره إلى درجة يبعه ابنته لتسديد ما عليه من الضرائب الباهظة⁽⁸⁵⁾.

كما دفعت سياسة الركابي الأهالي إلى عقد اجتماع في دار بلدية عمان أواسط شهر كانون ثاني 1925 ضم حوالي خمسين شخصاً من زعماء الإمارة على رأسهم ريفان الجالي وراشد الخزاعي ومثقال الفايز وسلطان بن عدوان، ومحمد الحسين وسالم الهنداوي، تناولوا فيه ما وصلت إليه الحالة في ظل حكومة الركابي، وبخاصة احتكار حزب أم القرى للوظائف، وإهمال الحكومة لتأسيس مجلس نيابي، والمظالم والاعتداءات التي حدثت من أفراد الجيش بحق المواطنين، وقد رفع المؤتمرون في نهاية الاجتماع عريضة للأمير والمعتمد تضمنت:

- 1- تأسيس مجلس نيابي.
- 2- تعيين مجلس عالي لمحاكمة النظار.
- 3- تقليد الوظائف المهمة لأبناء البلاد.
- 4- حل حزب أم القرى وإبعاد المنتسبين إليه.
- 5- مجازاة المذنبين من أفراد الجيش.

ورد الأمير عبد الله على تلك المطالب بقوله: "إن مطالبكم هي مشروعة، ويسري وضعكم إياها في قالب قانوني مشروع، فترثوا ولا تقوموا بحركة وأنا أتولى تحصيل حقوقكم بنفسي"⁽⁸⁶⁾، وعلى الرغم من البرنامج الوزاري لحكومة الركابي وإعلاناته المستمرة برغبته في تعيين أبناء المنطقة في الوظائف الحكومية وتكوين مجلس نيابي، إلا أن

ذلك لم ينفذ على أرض الواقع مما دفع الوطنيين الأردنيين لمعارضة سياسته والاعتراض عليها للأمر عبد الله. ومن المآخذ عليه أيضاً تأجور أراضي غور أبي عبيدة لآمنه أكرم، مع أن جريدة الكرمل عدت ذلك إنقاذاً للفسور من السماسرة⁽⁸⁷⁾، كما انتقدته أيضاً حول مراقبته للصحف إذ إنها: "تفتح قبل أن تسلم لأصحابها وذلك خشية أن يكون من ضمنها إحدى الجرائد المنوعة كالمفتيس وغوها التي تذكر حقائق ما يجريه رئيس النظار فسيذا وجد في بعضها انتقاداً عليه أو تنديداً بسياسته أمر بعدم دخولها إلى المنطقة،.." ⁽⁸⁸⁾. وأشارت جريدة فلسطين إلى زيادة النفوذ البريطاني في عهد حكومة الركابي..، "وما أن الإنكليز أصبحوا مسيطرين على القوة النظامية وعلى المالية فلم يبق للحكومة المحلية ولا لأميرها من مزايا الحكم غير اللقب والاسم"⁽⁸⁹⁾.

واستجنت جريدة الشرق العربي، حملات بعض الصحف المعادية لحكومة الركابي، لذلك نشرت مقالاً بعنوان "كلمة لا بد منها" ردت فيه على تلك الصحف بقولها: "ما زالت بعض الصحف تلفظ بمرويات محشوة بالمفتريات عن هذه المنطقة مفتنة كل فرصة للتعرض بحكومة هذه الإمارة العربية الحليّة والفت في عضد العرب، ولو أن هذه الصحف التفتت إلى ما حولها وقصرت همها على معالجة الشؤون الصالحة للوسط الذي تعيش فيه لدلت بذلك على إخلاص وفطنة"⁽⁹⁰⁾ وبالتالي نفت جميع التهم عن حكومة الركابي.

أما جريدة الكرمل، فقد وقفت موقفاً مؤيداً للركابي، فقد وصفته في أحد مقالاتها بالشخص المعلم صاحب الخبرة الإدارية، الذي ساعد على رقي المنطقة وتقدمها، وأنقذها من الضعف والوقس التي كانت تعاني منها زمن الحكومات السابقة، وبأن الإدارة في عهده وصلت لمرحلة من التنظيم لم تعرفه المنطقة من قبل⁽⁹¹⁾.

كما امتدحت الكرمل في مقال لها بعنوان "الشرق العربي في عهد حكومة الركابي"، ما وصلت إليه الإدارة من تنظيم وتقدم بقول كاتبها: "... قابلت فيها بعضاً من الباعة والتجار والحلافين والمزارعين فاتفقت رواياهم على الثناء على الإدارة، وكانوا جميعاً يقولون أصبحتنا في هذا العهد نسرى أعمالنا مطمئنين على أموالنا وكرامتنا، وإذا لم يكن لهذه الإدارة من ميزة إلا أنها خلصتنا من غطرسة السيد واستبداد المستبدين ووضعتنا تحت حماية القانون"⁽⁹²⁾. وأكد كاتب المقال السياسة المالية الحكيمة للركابي بصرف رواتب الموظفين جميعهم فذكر كاتب المقال: "كانت خزينة الشرق العربي دائماً أفرغ من فواد أم موسى وكان الموظفون يشكون دائماً من تأخر دفع الرواتب فأصبحت الرواتب تدفع وفي الخزنة ففلة سوف تنفق على المشاريع العمرانية التي ترقى البلاد، كان الناس قلقين فأصبح الاطمئنان سائداً وهذا يشجعهم على الانصراف إلى أعمالهم فتزدهر التجارة..."⁽⁹³⁾.

وعلى الرغم من سياسة الركابي المعادية للوطنيين، وتسليم الوظائف لأعضاء حزبه، إلا أن الكرمل مع ذلك أثنت على أعماله التي ساعدت على تقدم المنطقة فذكرت: "... لا ننكر عليه إقصاء بعض رجال الوطن المفكرين وشبانهم ونفهم وحرمان المنطقة من خدماتهم وسمره في تسليم الوظائف المهمة إلى الخائين من الكفاءة والجدارة إلا أن ما قام به فخامته من الأعمال العظيمة نحو رقي المنطقة مادياً ومعنوياً يدلنا دلالة لا تقبل الشك والارتباب بأنه أحسن عملاً وأجاد إدارة وأتقن سياسة..."⁽⁹⁴⁾. زيادة على ذلك فقد امتدحت الكرمل أعمال الركابي في الإمارة وبخاصة قهرته على بسط الأمن، وتشجيع غرس الأشجار ونهضة الزراعة⁽⁹⁵⁾. وتحت عنوان "سقى لأيام الركابي" جاء في الكرمل:

"قضى الأمر... فاستقال الركابي من منصبه وخلفه فيه حسن خالده،... لكن الواقع لا يطمئن فالتاس ما فتتوا منذ أعلن رئيس النظار البيان الوزاري يرددون كلمة (سقى لأيام الركابي)، وذلك بأنهم رأوا بأن أعينهم بأن دار الاعتماد أصبحت الكل في الكل،... بدأ الناس يتذمرون من معاملات الحكومة الجديدة، لأنه ما عادت تبحري معاملاتها بسرعة كمادها في أيام ركابي باشا،..."⁽⁹⁶⁾.

مما سبق يمكننا القول إن حرية فلسطين وقفت موقفاً معارضاً للركابي وسياسته في إدارة المنطقة، عدت فترة حكومته خطوة إلى زيادة النفوذ البريطاني والمند الصهيوني، في حين وقفت الكرملة موقفاً مؤيداً لسياسة الركابي في شرقي الأردن، وعدت عهده عهد تنظيم وأمن واستقرار أسهم في تقدم الإمارة وريقها.

الخلاصة

تولى علي رضا الركابي رئاسة الحكومة في فترة مهمة من تاريخ الإمارة شهدت عدداً من الأحداث الداخلية والخارجية، سعى للتعامل معها بما يخدم مصلحة المنطقة وريقها وتقدمها السياسي والاقتصادي والإداري. كانت المرة الأولى والأخيرة في تاريخ الحكومات الأردنية خلال فترة الإمارة، بتولى رئاسة الحكومة فيها رجل عسكري في دراسته وخبرته، ولا شك في أن أوضاع الإمارة غير المستقرة وكثرة حركات التمرد، كانت من الأسباب التي دفعت الأمر عبدالله لاستدعاء الركابي ليتولى منصب الرئاسة، لقدرته وكفاءته في تنظيم المنطقة وفرض الأمن والاستقرار فيها.

امتازت فترة حكومته الأولى بقصر المدة الزمنية، إذ لم تتجاوز ثمانية شهور، وكان ذلك مؤشراً عاماً للحكومات جميعها التي تشكلت قبل ذلك. أما حكومته الثانية فتجاوزت مدتها الزمنية السنتين، مما يدل على وجود استقرار سياسي أسهم في ترسيخ وتثبيت دعائم الحكم داخلياً وخارجياً، وقد ازداد النفوذ البريطاني خلال فترة حكومته الثانية، وكان بقاء الحكومة يعتمد على رضا سلطات الانتداب البريطاني عنها أولاً، والأمر عبدالله ثانياً.

اقتصرت المناصب الحكومية التي تقلدها الركابي في الإمارة على رئاسة الحكومة فقط، فلم يشارك كعضو في أي حكومة سابقة أو لاحقة لتشكيل الحكومة، استمرت الحقب الزمنية في كلتا حكومتيه واحدة وهي (الداخلية، والمالية، والعدلية، وقاضي القضاة، ونيابة العشائر)، وحمل كل وزير حقيبة وزارية واحدة فقط باستثناء الرئيس. وكان أعضاء حكومته طبقة من موظفي العهد العثماني والعهد الفيصلي، كما كانت لبعضهم انتماءات حزبية (خاصة لحزب الاستقلال السوري).

كانت حكومته الثانية آخر حكومة يظهر فيها منصب نائب العشائر، إذ أصدرت قراراً بإلغائه، كما تم إخمراج الاستقلاليين من المنطقة بضغط من بريطانيا أيضاً خلال هذه الفترة، بعد أن شكلوا اللجنة الأساسية للإدارة في حكومة شرق الأردن خلال الفترة (1921-1924). وقد امتازت فترة حكومته الثانية بزيادة النفوذ البريطاني المالي والإداري والعسكري في المنطقة كما خضعت الصحافة لرقابة المعتمد البريطاني، إلا أن غالبية برنامجه الوزاري لم يتم تنفيذه، وبقي حبراً على ورق.

عبر البرنامج الوزاري الذي قدمه الركابي في كلتا حكومتيه عن احتياجات أهالي المنطقة من حفظ الأمن والنظام، ومحاربة الفساد، وتعيين الأكفاء من أبناء المنطقة، والعمل على تطوير الحياة الاقتصادية والتعليمية والصحية والإدارية، وإيجاد مجلس نيابي.

لم يُشترك الركابي أي أردني كعضو في كلتا حكومتيه، إذ اقتضت فقط على السوريين والفلسطينيين والحجازيين بحجة عدم وجود مؤهلين من أبناء المنطقة قادرين على تحمل المسؤولية. على الرغم من أن برنامجه الوزاري تضمن سعيه إلى تعيين الأكفيا من أبناء المنطقة!

تعرض عهد الركابي للنقد من قبل جريدة فلسطين، وللمدح من جانب جريدة الكرمل، غير أن ذلك لم يقلل من أهمية الدور السياسي الذي لعبه الركابي في تاريخ إمارة شرقي الأردن خلال المرحلة التأسيسية.

أشوامش

- (1) عبد عون الروضان: موسوعة عشائر العراق تاريخ، أسباب، رحلات، مآثر، الأهلية للنشر والتوزيع، ط1، 2003، ج1، ص218؛ محمد أديب آل تقي الدين الحصري: كتاب منتخب الثواريخ لدمشق، بيروت، ج1، ص850؛ أحمد أبو سعد: معجم أسماء الأسر والأشخاص ولحات من تاريخ العائلات، دار العلم للملايين، ط61، 1997، ص364.
- (2) لوركلبي خير الدين: الأعلام قاموس تراجم، دار العلم للملايين، بيروت، ط9، 1990، ج4، ص289؛ سليمان موسى: إمارة شرقي الأردن نشأها وتطورها في ربع قرن 1921-1946، عمان، ط1، 1990، ص389؛ محمد علي حسن الصوريكي: نوايح الأردن في العهد الإسلامي (مع ملحق برحالات عهد الإمارة (1946-631)، دار عمار، 1990، ص191؛ حسن صالح عثمان وحامد أحمد الشوبكي: رحلات مع الملك عبد الله، مؤسس المملكة الأردنية الهاشمية، وزارة الثقافة، 1995، ص172-173؛ وانظر: Mary Wilson: King Abdullah Britain and The Making of Jordan, New York, 1987, p.72.
- (3) ألف باء، دمشق، 1920-1955، ع462، 1922/3/17، ص2؛ فلسطين، ع478، 1922/5/9، ص2؛ عبد الله بن الحسين: الآثار الكاملة، الدار المتحدة للنشر، ط2، 1979، ص167؛ مذكرات عارف العارف: ثلاثة أعوام في شرقي الأردن 1926-1929، 25 حزيران 1926، ص5-6.
- (4) ألف باء، ع462، 1922/3/17، ص2؛ ألف باء، ع478، 1922/4/5، ص2.
- (5) وثائق وملفات رئاسة الوزراء، ملف الأمير شاكر بن زيد، وثيقة رقم س/8/2/4 تاريخ 3 كانون ثاني 1935 تبين ترجمة حال للأمير شاكر وأعماله؛ وثيقة ع س/ع/210 تاريخ 11 شباط 1935 أعمال الأمير شاكر في خدمة حكومة شرقي الأردن؛ أمين مشاقبة: المغفور له الأمير شاكر بن زيد نشأته وحياته (1885-1934)، ط1، 1995، ص17-71.
- (6) حزب الاستقلال: هو حزب سياسي يعد الواجهة العلنية للجمعية العربية الفتاة، كان يهدف إلى استقلال البلاد العربية استقلالاً تاماً، وقد تمتع هذا الحزب بنفوذ واسع، وأسس له فروع في مختلف المدن السورية، وعلى أثر سقوط دمشق بيد الفرنسيين في تموز 1920، تفرق قادة حزب الاستقلال، وذهب بعضهم إلى عمان فقد أعادوا تشكيل حركتهم بعد قدوم الأمير إليها وتأسيس الإمارة، للمزيد انظر: خيرية قاسية: الحكومة العربية في دمشق

- بين 1920-1918، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2، 1982، ص68-69؛ الزركلي: عمان في عمان، ص8 و11.
- (7) الكرمل، حيفا، 1937-1907، ع1189، 1926/6/20، ص5؛ خير الدين الزركلي: الأعلام، قاموس تراجم، ج1، ص248-249؛ عبد الوهاب الكيالي: الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 1981، ج1، ص105؛ حسن صالح عثمان وحامد الشوبكي: رحلات مع الملك عبد الله مؤسس المملكة الأردنية، عمان، ط1، 1995، ص152؛ صالح زهر الدين: موسوعة رحلات من بلاد العرب، بيروت، ط1، 2001، ص60-64؛ سليمان موسى: صور من البطولة، عمان، ط2، 1998، ص108-109.
- (8) أوراق خاصة للدكتور عبد الكريم غراية؛ سليمان موسى: إمارة شرقي الأردن نشأتها وتطورها في ربع قرن 1921-1946، ص388-389.
- (9) الكرمي، عبد الكريم: الشيخ سعيد الكرمي سيرته العلمية والسياسية، منتخبات من آثاره، دمشق، 1973، ص25-31؛ الزركلي: الأعلام، ج3، ص98-99؛ يعقوب العودات: من أعلام الفكر في فلسطين، عمان، ط2، 1987، ص526-529.
- (10) وثائق وملفات رئاسة الوزراء، ملف دولة السيد إبراهيم هاشم رقم 2/10/210، رئاسة الوزراء، عمان؛ وثيقة تحمل عنوان "ترجمة حال الموظفين لرئاسة النظار في حكومة شرقي الأردن"؛ وثيقة رقم 2/110 تحمل عنوان "الخدمات التي قدمها إبراهيم هاشم منذ زمن الدولة العثمانية ولسنة 1931؛ وثيقة رقم 1402/10/210 تاريخ 5 آذار 1932 حول خدماته لحكومة شرقي الأردن ورواتبه التقاعدية؛ وثيقة ع2/10/210 أم مؤلفاته العلمية.
- (11) الزركلي: الأعلام، ج1، ص118-119، الكيالي: الموسوعة السياسية، ج1، ص94، أحمد عطية: القاموس السياسي، ط2، 1968، ص28؛ يعقوب العودات: من أعلام الفكر، ص411-415.
- (12) عادل أرسلان: من قادة الثورة السورية، بُنعت بأمر السيف والقلم، تلقى تعليمه في بيروت والأستانة، كان عضواً في الجمعية العربية الفتاة، عندما احتل الفرنسيون سوريا نزع عنها عادل وحكموا عليه غيابياً بالإعدام، ثم استقر في شرقي الأردن، للمزيد انظر خير الدين الزركلي، "الأعلام، ج4، ص2، ص9.
- (13) ألف باء، ع 462، 1922/3/17، ص2.
- (14) برجيت حمد محمود أبو الرب: جون فيلي ودوره السياسي في شرقي الأردن كانون أول 1921، نيسان 1924، رسالة ماجستير، اليرموك، 2000، ص63.
- (15) عارف العارف: ثلاثة أعوام في شرقي الأردن 1926-1939، ص19.
- (16) خير الدين الزركلي: عمان في عمان، ص181.
- (17) ألف باء، ع 478، 1922/4/5، ص2.

(18) وثائق وملفات رئاسة الوزراء، ملف الأمير شاكر بن زيد، وثيقة رقم س/8/2/4 تاريخ 3 كانون ثاني 1935 تبين ترجمة حال للأمير شاكر وأعماله؛ وثيقة ع س/ع/210 تاريخ 11 شباط 1935 أعمال الأمير شاكر في خدمة حكومة شرقي الأردن؛ أمين مشاقبة: المغفور له الأمير شاكر بن زيد نشأته وحياته (1885-1934)، ص 17-71.

(19) برجيت أبو الرب: حون فيلي، ص 63.

(20) برجيت أبو الرب: حون فيلي، ص 64.

(21) المرجع نفسه، ص 2.

(22) عصيان الكورة: يعود السبب في حدوثها إلى رفض كليب الشريدة زعيم ناحية الكورة التنظيمات الإدارية الجديدة التي بموجبها أصبحت ناحيته تابعة لمنصرف إربد، وطلب أن ترتبط الكورة بالحكومة المركزية في عمان، إلا أن الحكومة لم تقبل هذا الطلب، فأرسلت جيشاً لجمع الضرائب من قرى الكورة أواخر نيسان 1921، وحدث خلاف بين نائب الدرك وأحد الفلاحين؛ مما أدى إلى مقتل النائب، فأرسلت الحكومة كتيبة الدرك والفرسان الاحتياطية بقيادة القائد فؤاد سليم إلى إربد في أيار 1921، فحدثت معركة بين الطرفين انتهت بهزيمة الدرك واستسلام القائد فؤاد سليم. للمزيد انظر: علي محافظة: تاريخ الأردن للعاصر، ص 45؛ معن أبو نوار: تاريخ المملكة، ج 1، ص 74.

(23) عبد الله بن الحسين: الآثار الكاملة، ص 168؛ أوراق عارف العارف: ثلاثة أعوام في شرقي الأردن 1926-1929، 25 حزيران 1926، ص 6.

(24) منيب الماضي وسليمان موسى: تاريخ الأردن في القرن العشرين 1900-1959، ط 2، 1988، ص 185.

(25) سليمان موسى: إمارة شرقي الأردن نشأتها وتطورها في ربع قرن 1921-1946؛ ص 149-150، علي محافظة: تاريخ الأردن المعاصر، عهد الإمارة 1921-1946، ط 2، 1989، ص 51.

(26) ألف باء، ع 478، 1922/4/5، ص 2؛ فلسطين، يافا، صاحبها داوود العيسى، 1911-1967، ع 553، 1923/1/27، ص 2.

(27) ألف باء، ع 478، 1922/4/5، ص 2؛ الماضي وموسى: تاريخ الأردن، ص 176-177.

(28) ألف باء، ع 486، 1922/4/14، ص 3.

(29) ألف باء، ع 523، 1922/5/31، ص 3.

(30) فلسطين، ع 548، 1923/1/22، ص 2.

(31) الزركلي: عامان في عمان، ص 196-197؛ سليمان موسى: إمارة شرقي الأردن نشأتها وتطورها في ربع قرن 1921-1946، ص 150؛ الماضي وموسى: تاريخ الأردن، ص 191.

(32) الزركلي: عامان في عمان، ص 200.

- (33) فلسطين، ع 27، 1923/1/553، ص 1-2؛ عبد الله بن الحسين: الآثار الكاملة، ص 149-150، عصام سليمان موسى: صورة شرقي الأردن في مجلة التايمز اللندنية 1921-1923، ص 64-66.
- Mary Wilson: King Abdullah Britain and The Making of Jordan, p. 73-74.
- (34) فلسطين، ع 553، 1923/1/27، ص 1-2؛ ألف باء، ع 734، 1923/2/7، ص 2؛ عبد الله بن الحسين: الآثار الكاملة، ص 169.
- (35) ألف باء، ع 734، 1923/2/7، ص 2؛ فلسطين، ع 748، 1925/1/14، ص 1؛ للماضي موسى: تاريخ الأردن، ص 197.
- (36) فلسطين، ع 553، 1923/1/27، ص 1-2.
- (37) برجيت أبو الرب: جون فيلي، ص 63.
- (38) الشرق العربي، عمان، رئيس تحريرها محمد الشريفي، 1923-1928، ملحق العدد 52، 1924/4/28، ص 5؛ فلسطين، ع 677، 1924/4/3، ص 1؛ عبد الله بن الحسين: الآثار الكاملة، ص 176؛ مذكرات عارف العارف: ثلاثة أعوام في شرقي الأردن 1926-1929، تاريخ 25 حزيران 1926، ص 7.
- (39) ليتمان موسى: إمارة شرقي الأردن نشأتها وتطورها في ربع قرن 1921-1946، ص 390.
- Records of Jordan, Jane priest, land, Archive Edition, 1996, (1919-1965), p12.
- (40) الشرق العربي، ملحق العدد 52، 1924/4/28، ص 1؛ فلسطين، ع 677، 1924/4/3، ص 1؛ عبد الله بن الحسين: الآثار الكاملة، ص 176؛ تيسر طبيان: الملك عبد الله كما عرفته، المطبعة الوطنية، عمان، 1967، ص 210؛ مجلة رسالة الأردن: تاريخ تأليف الوزارات الأردنية، ع 4، شباط 1959، ص 10.
- (41) الشرق العربي، ملحق العدد 52، 1924/4/28، ص 4.
- (42) علي محافظة: العلاقات الأردنية البريطانية من تأسيس الإمارة حتى إلغاء المعاهدة 1921-1957، بيروت، 1973، ص 29.
- (43) الشرق العربي، ع 53، 1924/5/12، سليمان موسى: إمارة شرقي الأردن نشأتها وتطورها في ربع قرن 1921-1946، ص 166.
- (44) فلسطين، ع 670، 1924/5/23، ص 2؛ ميسون عبيدات: التطور السياسي لشرق الأردن في عهد الإمارة 1921-1946، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، 1989، ص 250.
- (45) فلسطين، ع 677، 1924/4/3، ص 1.
- (46) فلسطين، ع 748، 1925/1/27، ص 1.
- (47) الكرمل، ع 1732، 1924/8/6، ص 2.
- (48) من أبو نوار: تاريخ المملكة الأردنية الهاشمية، قيام وتطور إمارة شرق الأردن 1920-1946، عمان، ط 1، 2000، ص 154-155.

- (49) الشرق العربي، ع 56، 1924/6/2، ص 2.
- (50) الشرق العربي، ع 79، 1924/11/17، ص 2؛ الشرق العربي، ع 80، 1924/11/24، ص 2-3.
- (51) فلسطين، ع 748، 1925/1/27، ص 1.
- (52) الشرق العربي، ع 53، 1924/5/12، ص 2؛ فلسطين، ع 748، 1925/1/27، ص 1.
- (53) الشرق العربي، ع 56، 1924/6/2، ص 2.
- (54) فلسطين، ع 748، 1925/1/23، ص 1.
- (55) الشرق العربي، ع 79، 1924/11/17، ص 2؛ مجموعة القوانين والأنظمة من عام 1918-1946، جمع محمد البخيت وعلى الحسن ومحمود القطب، مطبعة الاستقلال، مجلد 2، ص 270-272.
- (56) الشرق العربي، ع 56، 1924/6/2، ص 2.
- (57) فلسطين، ع 755، 20 شباط 1925، ص 2.
- (58) مجموعة القوانين والأنظمة 1918-1946، ج 3، ص 686-691.
- (59) الشرق العربي، ع 109، 1925/7/15، ص 2؛ فلسطين، ع 749، 1925/1/20، ص 2؛ عبد الله بن الحسين: الآثار الكاملة، ص 326؛
- Palestine And Trans Jordan: Administration Report, Archive Edition, 1995, V.2 (1925-1928), p.120.
- (60) الشرق العربي، ع 109، 1925/7/15، ص 1.
- (61) عبد الله بن الحسين: الآثار الكاملة، ص 177-179؛ سليمان موسى، إمارة شرقي الأردن نشأتها وتطورها في ربع قرن 1921-1946، ص 168.
- (62) الماضي وموسى: تاريخ الأردن، ص 241؛ أوراق خاصة للدكتور عبد الكريم غرايبة؛ الشرق العربي، ع 67، 1924/8/25، ص 1؛ فلسطين، ع 688، 1924/6/20، ص 252.
- (63) ميسون عبيدات: التطور السياسي لشرق الأردن، ص 252.
- (64) عبد الله بن الحسين: الآثار الكاملة، ص 177-179.
- (65) أوراق عارف العارف: ثلاثة أعوام في شرقي الأردن 1926-1929، 24 آذار، 1915، ص 3؛ الماضي وموسى، تاريخ الأردن، ص 242؛ الشرق العربي، ع 68، 1924/9/1، ص 2؛
- Rulling Families of Arabia, V.1, Jordan the Royal Family of Al Hashim, Edited by A.d.L. Rush Archive Edition, 1991, p. 76-78.
- (66) الشرق العربي، ع 68، 1924/9/1، ص 2.
- (67) الماضي وموسى: تاريخ الأردن، ص 266-267.
- (68) مجموعة القوانين والأنظمة 1918-1946، مجلد 1، ص 497-498.

- (69) علي محافظة: العلاقات الأردنية- البريطانية من تأسيس الإمارة حتى إلغاء المعاهدة 1921-1957، ص51، الماضي وموسى: تاريخ الأردن، ص266.
- (70) الشرق العربي، ع115، 1925/11/15، ص15، مجموعة القوانين والأنظمة 1918-1946، مجلد 3، ص720.
- (71) عبد الله بن الحسين: الآثار الكاملة، ص326؛ تيسر ظبيان: الملك عبد الله كما عرفته، ص212، الماضي وموسى: تاريخ الأردن، ص255-256.
- (72) الشرق العربي، ع68، 1924/9/1، ص2.
- (73) الشرق العربي، ع127، 1926/5/11، ص15، الكرمل، ع1176، 1926/3/21، ص5.
- (74) الماضي وموسى: تاريخ الأردن، ص271؛ تيسر ظبيان: الملك عبد الله كما عرفته، ص212.
- (75) الكرمل، ع1192، 1926/7/11، ص2؛ الكرمل، ع1194، 1926/7/25، ص10، الكرمل، ع1193، 1926/7/18، ص3؛ فلسطين، ع886، 1926/6/29، ص2.
- (76) الكرمل، ع1192، 1926/7/11، ص2؛ وانظر أيضاً الكرمل، ع1194، 1926/7/25، ص1.
- (77) فلسطين، ع886، 1926/6/29، ص2.
- (78) Records of Jordan, v.3, p. 11-12.
- (79) معن أبو نوار: تاريخ المملكة، ج1، ص208.
- (80) فلسطين، ع677، 1924/4/3، ص1.
- (81) فلسطين، ع748، 1925/1/27، ص2.
- (82) فلسطين، ع748، 1925/1/27، ص1.
- (83) فلسطين، ع748، 1925/1/27، ص1.
- (84) فلسطين، ع782، 1925/6/5، ص2.
- (85) فلسطين، ع782، 1925/6/5، ص2.
- (86) فلسطين، ع755، 1925/2/20، ص2؛ وانظر فلسطين، ع757، 1925/2/27، ص2؛ فلسطين، ع782، 1925/5/23، ص1.
- (87) الكرمل، ع1152، 1925/10/28، ص4.
- (88) فلسطين، ع749، 1925/1/30، ص2.
- (89) فلسطين، ع761، 1925/8، ص1.
- (90) الشرق العربي، ع68، 1924/9/1، ص2.
- (91) الكرمل، ع1532، 1924/8/6، ص2.
- (92) الكرمل، ع1069، 1924/12/13، ص1.

(93) المرجع نفسه.

(94) الكرمل، 1089، 1925/2/28، ص3.

(95) الكرمل، ع1152، 1925/10/28، ص4، الكرمل، ع1172، 1926/2/21، ص4.

(96) الكرمل، ع1193، 1926/7/18، ص3.